الجمهـــوريـة التـونسية
مجلس نواب الشعب
الدورة الثالثة

محضر اجتماع
لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية
عدد 10

*** تاريخ الاجتماع:** يوم الثلاثاء 27 ماي 2025

*** جدول الأعمال:**

- مواصلة النظر في مقترح القانون المتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية (عدد 2023/23)،
- النظر في إطار إبداء الرأي في مقترح قانون يتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة (عدد 2024/54)، المتعهدة به أصلا لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة،
- النظر في إطار إبداء الرأي في مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرخ في 11 ماي 2015 والمتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة (عدد 2024/59)، المتعهدة به أصلا لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة.

*** الحضور:**

- الحاضرون: 07
- المعتذرون: 01
- الغائبون: 02
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 18

*** افتتاح الجلسة:** الساعة 10 و20 دق

*** رفع الجلسة:** الساعة 15 و30 دق

I. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية جلسة يوم الثلاثاء 27 ماي 2025 واصلت خلالها النّظر في مقترح القانون عدد 23-2023 المتعلّق بأحكام استثنائية لانتداب خرّيجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية، وذلك بحضور عدد من النواب من غير أعضاء اللجنة ومن جهة المبادرة.

وقدّم عدد من النواب الممثلين لجهة المبادرة توضيحات بخصوص التعديلات المقترحة، من حيث الشكل والمضمون، وأسبابها ومبرراتها. وبيّنوا أنّ عددا من هذه التعديلات تعلقت بالجوانب الخاصة بالشكل والصياغة، كما تطرّق أهمها إلى جوهر عدد من الفصول وذلك في إطار مزيد إثراء النص وتطويره بما يحقّق الغاية التي وُضع من أجلها والمتمثلة في إنصاف هذه الفئة من المعطلين عن العمل التي عانت البطالة والتهميش لسنوات وبالتالي إنقاذها من حالة اليأس وفقدان الأمل في تحقيق مستقبل أفضل.

وخلال النقاش أكّد النواب ضرورة تجنّب كل العوامل والاشكاليات التي تسبّبت في عدم تطبيق القانون عدد 38 لسنة 2020 وبقائه مجرد حبر على ورق، والتركيز على وضع كل ما يمكن من آليات لإكساب هذا النص الجديد، بعد المصادقة عليه، القابلية للتطبيق، وبالتالي تحقيق النجاعة المرجوّة لحل هذه المعضلة التي يعاني منها العديد من خريجي التعليم العالي وخاصة الذين طالت بطالتهم وتجاوزوا السن القانونية التي تسمح بالمشاركة في مناظرات القطاع العام والوظيفة العمومية.

وتوقّف النواب في مداخلاتهم عند المعايير التي سيتم اعتمادها بعد التسجيل بالمنصة الرقمية الموضوعة للغرض. وتباينت آراؤهم، حيث اعتبر البعض أنّ توسيع قاعدة هذا القانون ليشمل فئات أخرى قد يطرح إشكاليات مرتبطة خاصة بتوفير الاعتمادات للقيام بالانتدابات اللازمة في ظل الصعوبات التي تشهدها المالية العمومية ورأوا أنّه من الأجدى الاقتصار على الفئة العمرية التي تجاوزت سنّ الأربعين سنة (40) باعتبارها فئة فاقدة لحقها في التشغيل، وأكّد البعض الآخر أهمية الابتعاد عن سياسة الإقصاء إذ يمكن تحديد سقف للسن وإعطاء الأولوية لخريجي التعليم العالي الذين تجاوزوا السن القانونية دون إلغاء الفئات الأخرى، مشيرين إلى أنّ الحسم في هذه المسائل يتوقف على المعطيات التي ستتوفر للجنة خلال جلسات الاستماع إلى ممثلي الوظيفة التنفيذية.

كما ناقش الحاضرون المؤشرات التي سيتم اعتمادها لتحديد الوضعية الاجتماعية وذوي الإعاقة مع مراعاة أحكام الفصل 30 (جديد) من القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.

أما بالنسبة إلى الشروط المستوجبة للترشح والانتفاع بآليات الانتداب التي يمنحها هذا النص التشريعي بعد المصادقة عليه وإصداره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، فقد شدّد عدد من النواب على ضرورة إضفاء بعض المرونة بخصوص الشروط المتعلقة بعدم الانخراط في منظومة التقاعد والحيطة الاجتماعية وعدم التمتع بمعرف جبائي وكذلك شرط عدم التمتع بقروض عند التسجيل بالمنصة، وذلك في إطار تبسيط الإجراءات وتمكين كل الفئات التي يشملها هذا القانون من فرصة الولوج إلى المنصة الرقمية. كما اقترحوا إضافة شرط عدم الانتفاع بإجراءات التسوية للوضعيات المهنية على غرار ما تم اتخاذه من إجراءات بالنسبة إلى عمال الحضائر والأساتذة والمعلمين النواب.

وتطرّقوا من جهة أخرى إلى كيفية انتداب من تتوفّر فيهم الشروط وطريقة توزيعهم وفق الاختصاصات، مؤكدين على ضرورة التنصيص صلب النص على أن تكون عملية انتدابهم على دُفعات في أجل لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ صدور القانون، مع إعطائهم الأولوية عند سدّ الشغور بالقطاع العام والوظيفة العمومية.

كما تناولوا بالنقاش مسائل أخرى تعلقت أساسا بسلطة الإشراف على المنصة الرقمية وبطريقة التنقيط التي سيتم اعتمادها بهدف ترتيب المترشحين ترتيبا تفاضليا وفق المعايير التي سيتم الاتفاق عليها وضبطها بصفة نهائية، بالإضافة إلى كيفية تحيين معطيات المسجلين بهذه المنصة.

وإثر النقاش والتداول، وبعد أخذ عديد المقترحات والملاحظات التي تقدّم بها الحاضرون بعين الاعتبار، تمّ الاتفاق على صيغة معدّلة جديدة لنص مقترح القانون ستتم برمجة جلسات استماع حولها إلى ممثلين عن الوظيفة التنفيذية لاحقا.

II. قرار اللجنة:

قررت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية مواصلة النظر في مقترح القانون عدد 23-2023 المتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية بتنظيم جلسات استماع إلى ممثلين عن الوظيفة التنفيذية على أن تخصص الجلسة الأولى للاستماع إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني والهيئة العليا للوظيفة العمومية.

كما قررت تأجيل النظر في إطار إبداء الرأي في مقترحي القانونين عدد 54-2024 و59-2024 إلى جلسة لاحقة.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
صابر الجلاصي	صالح السالمي